خلال تدشينه الحملة الانتخابية للمؤتمر وأحزاب التحالف في عدن

الرئيس يدعو المنظمات المحلية والدولية للرقابة على سير العملية الانتخابية

■ دشّن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام أمس الحملة الانتخابية في مدينة عدن بعقد لقاء موسع لأعضاء المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي، حضره الآلاف من أبناء العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن في ملعب نادي التلال بحقات.

ودعا رئيس الجمهورية في كلمته المنظمات الدولية للرقابة على سير العملية الانتخابية دون تحفظ سواءً أكانت من منظمات المجتمع المدني في اليمن أو من الدول الشقيقة والصديقة.

وجدد فخامته الدعوة لأحزاب اللقاء المشترك للمشاركة في الانتخابات النيابية القادمة بفاعلية وتجاوز الصغائر والارتفاع إلى مستوى وطن الـ٢٢ من مايو الكبير الذي هو ملك كل أبناء اليمن.

كما دعا فخامته الجميع إلى «الابتعاد عن المكايدة والمكابرة والتمترس العقيم وراء بعض قيادات شاخت ولم تعد تعطي لهذا الوطن شيئاً إلا بضاعة الكلام، باعة ومشترون في الكلام». وأكد رئيس الجمهورية أن الثاني والعشرين من مايو طوى وإلى الأبد صفحة الماضي، وقال: «لا داعي لنبش بيوت الدبابير وفتح الملفات، فلنتجه نحو التصالح والتسامح والمصارحة».□

تفاصيل ص٢

الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

غير مخصص للبيع

رؤية

سيكون للمرأة في الانتخابات النيابية القادمة دور فاعل ليس كناخبة فقط، وانما مرشحة باعتبارها نصف المجتمع..

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية-رئيس المؤتمر الشعبي العام

20 صفحة | أسبوعية - سياسية | السنة الثامنة والعشرون | العدد (1535)- الاثنين - 21 / محرم / 1432هـ - الموافق: 27 / 12 / 2010م | 30 ريالاً

«الكبش» رمز انتخابي للمشترك

بيننا وبينهم.. صناديق الاقتراع

اللجان العليا للانتخابات المسيرة الديمقراطية

في اللقاءات الموسعة بمحافظات الحديدة وريمة وحجة

نائب الرئيس: الانتخابات حق للشعب لا يمكن استبدالها باتفاقيات

المشاركون في اللقاءات يتعهدون بإنجاح الاستحقاق الدستوري والتصدي لأعداء الديمقراطية

■ دشن الأخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام الحملة الانتخابية في محافظات الحديدة وريمة وحجة بعقد لقاءات موسعة بمشاركة وحضور الآلاف من قيادات وأعضاء المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي.

وأكد نائب الرئيس في كلماته أن اليمن سوف تشهد حدثا ديمقراطيا كبيرا يتمثل في الانتخابات النيابية المقررة في ٢٧ ابريل ٢٠١١م.

وشدد على أهمية إجراء الانتخابات في موعدها المحدد كاستحقاق دستوري والتزام وطني باعتبار الوفاء به حقاً للشعب.

وقال الأخ عبدربه منصور هادي ان الانتخابات حق للشعب لا يملك المؤتمر ولا أحزاب اللقاء المشترك حق استبدالها باتفاقيات من شأنها أن تعيد تقاسم الحصص في السلطة والثروة كما هي مطالبهم الاخيرة.

وأكد نائب الرئيس: «لقد واجهتنا صعوبات كثيرة خلال السنوات الماضية وتغلبنا عليها بفضل التفاف الجماهير حول المؤتمر وقياداته وكان بالإمكان أن نتقدم بصورة أفضل لو أن شركاءنا في الحياة السياسية من الاخوة في اللقاء المشترك قد التزموا بما تم الاتفاق عليه وساهموا في عملية التحول بدلاً من محاولاتهم لتعطيل الحياة السياسية واتخاذ مواقف سلبية لا تخدم مصلحة وطنية بقدر ما تخدم مصالح شخصية وحزبية تكشفت بوضوح خلال الاشهر الماضية.

وعبّر الامين العام عن رفضه لأية محاولة من شأنها إفراغ الحياة السياسية من مضمونها الديمقراطي أو إيصال البلاد الى فراغ دستوري لا يمكن التكهن بنتائجه على مستقبل الوطن ومستقبل التنمية وخيار الاستقرار والأمن والديمقراطية ذاتها. ودعا نائب الرئيس قادة المشترك الى تغليب صوت العقل ومصلحة الوطن على كل المصالح الاخرى التي ما فتئوا بترديدها مع كل مرحلة خلاف تبرز في الساحة السياسية .. إلى ذلك تعهدت قيادات المؤتمر وأحزاب التحالف في محافظات الحديدة، وريمة، وحجة، بإنجاح الانتخابات النيابية القادمة، وإفشال أية محاولات لتعطيلها أو عرقلتها، محذرة أحزاب المشترك من محاولة مصادرة الحق الدستوري للشعب في اختيار ممثليه عبر صناديق الاقتراع.□

تفاصيل ص٤-٥-٦

كلمة الميثاق

قائد التحولات الوطنية

■ إن تجديد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام الدعوة بضرورة التوجه إلى التصالح والتسامح والمصارحة في الكلمة التي ألقاها في اللقاء الموسع لأعضاء المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني أمس بعدن يأتي في سياق التأكيد على الانطلاق الى مرحلة جديدة في مسيرة النهوض والبناء الاقتصادي والديمقراطي والتنموي لوطن ٢٢مايو العظيم.

ومن هنا فإن الاخ الرئيس بدعوته الى طي صفحة الماضي يريد من كل أبناء اليمن التفرغ لمتطلبات الحاضر وتشييد صروح المستقبل بالعمل على ترسيخ الامن والاستقرار والمضي بالتنمية صوب آفاق من التطور والتقدم والرقي عبر النهج الديمقراطي وليس من خلال منطق تفكير العقليات الشمولية التآمرية المثقلة بآثام المجازر والمذابح التي أنتجتها صراعاتها الدموية على السلطة.

إن الحشد الجماهيري الكبير الذي شهده اللقاء الموسع بعدن عكس بوضوح مدى تمسك شعبنا بحقه في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها معبرين بذلك عن مدى التلاحم بين الشعب وقيادته والذي يبين مدى عزلة مفتعلي الأزمات والنافخين في كير الفتن الذين يقفون وراء تلك الشراذم المارقة المصابة بفيروس المناطقية المقيتة الذي لا شفاء منه.

إن لقاءات فخامة الاخ الرئيس وقيادات المؤتمر الشعبي العام مع المواطنين في عدن والحديدة وريمة ولحج وسقطرى والتي سوف تتواصل لتشمل كل المحافظات على طريق الانتخابات النيابية في ٢٧ ابريل ٢٠١١م تجسد أروع صور التلاحم الوطني بين الشعب وقائده والاصطفاف أمام التحديات التي تواجه البلاد.

لقد كان حديث فخامة الاخ الرئيس في اللقاء الموسع تدشيناً للحملة الانتخابية ليس فقط للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بل ولكل القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وهذه المعاني عبرت عنها مضامين حديثه عن حرية ونزاهة وشفافية الانتخابات النيابية القادمة وهو ما تجلى بصورة واضحة وصريحة في دعوته المنظمات الدولية الى الاشراف على العملية الانتخابية وكذا مشاركة كل القوى السياسية فيها بفعالية ومنها أحزاب اللقاء المشترك، مطالبا الجميع بالترفع عن الصغائر والارتقاء الى مستوى وطن ٢٢مايو الذي هو ملك لكل أبنائه.. هكذا تحدث فخامة الاخ الرئيس موجهاً حديثه ليس لمنتسبي المؤتمر الشعبي العام والتحالف الوطني الديمقراطي فقط، بل لكل أبناء اليمن على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم وألوان أطيافهم السياسية.. بهكذا رؤية وحكمة وسمو وترفع وتسامح يكون الخط الفاصل بين الزعامة الوطنية وبين من يجعل المكايدة والمكابرة والتمترس العقيم وراء أفكار شائخة لا تجيد سوى بضاعة الكلام.. إنه الفرق بين من يراهن على الماضي الاسود ومن يراهن على المستقبل الوضاء.□

حضر اللقاء الموسع لقيادات المؤتمر بصنعاء

الراعي: سنعمل على حماية الديمقراطية والدفاع عن حقوق المواطنين

■ دعا الشيخ يحيى علي الراعي الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام- رئيس مجلس النواب إلى هبة شعبية تفضح مخططات المتآمرين على الوطن ووحدته وأمنه واستقراره بعيدا عن وسائل العنف والفوضى وتأجيج الشارع التي اختارها «المشترك». وقال الشيخ يحيى علي الراعي في اللقاء الموسع للقيادات المؤتمرية وأحزاب التحالف بمحافظة صنعاء: لابد من ايقاف محاولات مروجي الفساد السياسي الرامية إلى تعطيل العرس الديمقراطي المزمع إجراؤه في ٢٧ أبريل القادم والتصدي لأهداف إيصال البلاد إلى فراغ دستوري.

وأكد رئيس مجلس النواب إلى أن القافلة ستمضي بإرادة الشعب وهمة قائد المسيرة الوحدوية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي كان ومازال يمثل صمام أمان الوحدة والمنجزات الدستورية ومعه كل الخيرين من أبناء هذا الوطن المعطاء والذين سيحمون الديمقراطية ويدافعون عن حقوقهم. وأشار إلى أن باب الحوار سيبقى مفتوحاً إذا أراد المشترك حواراً مسئولا وجديا بعيداً عن الأهواء والأمزجة والانتهازية.□

سلام يحذر أحزاب المشترك من الشارع والقانون

■ حَذر الدكتور قاسم سلام نائب رئيس المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي قيادات أحزاب المشترك من محاولات عرقلة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في الـ٢٧ من أبريل ٢٠١١م.

وقال سلام: إن الانتخابات حق للشعب كفله الدستور وأن من يسعى لإعاقته سيوقع نفسه تحت طائلة القانون.

مضيفاً: بأن توقف لجنة الـ٢٠ للحوار الوطني كان بسبب تعنت قيادات أحزاب اللقاء المشترك التي سعت لإضاعة الوقت وطرح قضايا ومطالب خارجة على القانون وخارج ما تم الاتفاق عليه سابقاً مع المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي.

مبيناً في حوار أجرته معه «الميثاق» أن المشهد السياسي اليمني يكتنفه الكثير من الحذر والتساؤلات الإيجابية والسلبية ففي الوقت الذي تترقب فيه اليمن بكاملها إجراء الانتخابات في الـ٢٧ من أبريل من العام القادم باعتبارها استحقاقا شعبيا ودستوريا وخطوة ملزمة للدولة بكامل مؤسساتها وللأحزاب بمختلف اطيافها نجد في الوقت ذاته من يحاول عرقلة السير نحو هذه الانتخابات.

تفاصيل ص٩

أبناء صعدة: سنمضي في الانتخابات واتفاق المشترك مع الحوثيين مهزلة

■ دعا عدد من أبناء محافظة صعدة أحزاب اللقاء المشترك الى تغليب مصلحة الوطن فوق المصالح الحزبية والشخصية الضيقة.

وقالوا في أحاديث لـ«الميثاق»: إن الاتفاق بين أحزاب اللقاء المشترك والمتمردين الحوثيين مهزلة لا يقبلها أبناء صعدة لأن المشترك أساسا لا يملك أي رصيد جماهيري في محافظة صعدة وأبناء هذه المحافظة يعلمون جيداً زيف إدعاءات المشترك التي لا تمت الى الحقيقة بصلة.

مشيرين بأن إحدى المشاكل الأساسية لأبناء صعدة هو موقف المشترك من تمرد الحوثيين.

مؤكدين بأن أبناء محافظة صعدة لن يلتفتوا لدعوات المشترك وانهم سيسيرون نحو الانتخابات لممارسة حقهم الديمقراطي الذي كفله الدستور والقانون مضيفين بأن الاتفاق الذي وقعه المشترك مع الحوثيين يهدف الى نشر الفوضى والهروب من الحوار الوطني وتبرير لما تحمله هذه الاحزاب من ثقافة المصالح الشخصية التي من أجلها يضحون حتى بمصالح الوطن.□

تفاصيل ص١١

أكد أن البرلمان القادم سيسجل حضوراً واسعاً للأحزاب والمرأة

البركاني: الانتخابات ستتم بمن حضر

■ أكد الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام أن الانتخابات النيابية القادمة ستتم في موعدها وستكون مشروعة بمن حضر.. وهي ليست شور وقول ولا تستمد مشروعيتها من اللقاء المشترك. وقال الأمين العام المساعد: إن الديمقراطية ليست مرهونة بأحزاب، وأن النظام السياسي قائم على الديمقراطية، والانتخابات حق، والامتناع عنها حق. وأوضح الشيخ البركاني أن الديمقراطية لن تغيب اذا غاب اللقاء المشترك، عندي في الحقيقة نوع من الشك أن المشترك سيقاطع، لأنه ليس من مصلحته أن يقاطع، ولو قاطع فلا ينتظر الناخبين في السنوات الست الجديدة.

وقال البركاني «في حوار مع أسبوعية (الناس)» :سترون برلماناً حياً وحضوراً واسعاً لأحزاب أخرى هي بديل لمن يغيب وسترون المرأة فيه، سترون برلمانا يختلف عن البرلمانات السابقة بكثير، وأتمنى على المشترك أن يعيد حساباته في هذا الأمر وأن يكون حصيفا عند اتخاذ القرار. وأكد الأمين العام المساعد أن الانتخابات ستجرى في صعدة والجوف، ولا نقول أن الجنوب سيقاطعها. وأوضح البركاني أن المؤتمر يتحمل الجزء الأكبر من المسئولية لأنه في السلطة، والانتخابات قضية وطنية وليست مسئولية المؤتمر وحده، ولو أراد المؤتمر الانقلاب على اتفاق فبراير لأجرى الانتخابات في ٢٠٠٩م أو في ٢٠١٠م.□

تفاصيل ص١٢

أحمد الزهيري- رئيس الدائرة التنظيمية:

المؤتمر سيخوض الانتخابات ببرنامج انتخابي يحمل رؤية ثاقبة لمتطلبات المستقبل

كتب/ يحيى نوري

■ أكد الأخ أحمد الزهيري عضو اللجنة العامة رئيس الدائرة التنظيمية بالمؤتمر الشعبي العام أن البرنامج الانتخابي للمؤتمر للانتخابات النيابية القادمة سيحدد منطلقات وإجراءات مهمة تعزز من أدوار المؤتمر الشعبي العام على طريق تعزيز مسيرة الإصلاحات الشاملة التي مازال يناضل من أجلها ومن أجل بلوغ الدولة اليمنية الحديثة..

وقال في حديث أجرته معه «الميثاق» تنشره في العدد القادم: إن الزخم والتفاعل الحيوي الكبير الذي تشهده اللقاءات الموسعة التي تعقدها القيادات المؤتمرية على مستوى المحافظات وما اتسمت به من حضور كبير يمثل مؤشرات مهمة على أن الاستحقاق الانتخابي القادم سيشهد زخماً كبيراً وعلى مستوى مختلف جوانب العملية الانتخابية.. وقال: إن المؤتمر لا يعاني من عشوائية في اختيار مرشحيه وأنه أكثر حرصاً كعادته على اشراك مختلف فعالياته في كافة الموضوعات المرتبطة بالعملية الانتخابية.. وأضاف أن الانتخابات ستجسد قضية المرأة وتعزز مشاركتها في الحياة السياسية والبرلمانية من خلال حرص المؤتمر على تعزيز دورها في البرلمان القادم. وقد تطرق اللقاء للعديد من القضايا المتصلة بخطة المؤتمر الشعبي العام باتجاه الاستحقاق القادم.□

لجنة الانتخابات تقر تشكيل فريق فني لتصحيح جداول الناخبين

■ كلّفت اللجنة العليا للانتخابات في اجتماعها أمس برئاسة رئيس اللجنة القاضي محمد حسين حيدر الحكيمي رئيس قطاعي الشئون الفنية والقانونية بتقديم مقترح بتشكيل فريق فني لتصحيح جداول الناخبين من حالات التكرار وصغار السن وفقا لأحكام المادة (١٤٤) من قانون الانتخابات النافذ وتعديلاته والتي تنص على أن تباشر اللجنة العليا فور صدور هذا القانون تصحيح جداول الناخبين من خلال فريق فني تقوم اللجنة العليا بتشكيله لهذا الغرض. واستعرضت اللجنة الخطط المقدمة من رؤساء القطاعات المتعلقة بالتحضيرات والترتيبات للانتخابات النيابية المقررة في أبريل ٢٠١١م، حيث أقرت اللجنة وناقشت خطط قطاعات التخطيط والشئون الفنية والشئون القانونية والإفتاء، واللجنة الأمنية، وشئون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والإعلام والتوعية الانتخابية، والإحصاء والدراسات والبحوث، والعلاقات الخارجية.

وتواصل اللجنة اجتماعها اليوم لاستكمال مناقشة مشاريع الخطط والبرامج المتعلقة بالعملية الانتخابية.□

بعد فضيحتهم بتمويل مخربين لإفشال خليجي 20

النيابة توقف محمدغالب أحمد 7 أيام على ذمة التحقيق

مصدر أمني: قيادات «المشترك» ستخضع للمساءلة القانونية

■ علمت «الميثاق» من مصادر مطلعة أن النيابة العامة وجهت بتوقيف محمد غالب أحمد عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني سبعة أيام على ذمة التحقيق على خلفية تصريحات أدلى بها المدعو طماح أحد قادة العناصر الخارجة على القانون حول ضلوع قيادات أحزاب المشترك بتوفير عشرة ملايين ريال لتمويل أعمال تخريبية لعرقلة إقامة فعاليات خليجي عشرين بواسطة المذكور..

موضحة أن القضية ستأخذ مجراها طبقا للقانون والدستور. وبحسب النيابة فإن تصريحات طماح تضمنت معلومات خطيرة تكشف تورط «المشترك» في حوادث تخريب وتشجيع أعمال خارجة على النظام والقانون بهدف إقلاق الأمن والاستقرار وتهديد السلم الاجتماعي والسكينة العامة في البلاد. وكان مصدر أمني مسئول أكد أن قيادة المشترك ستخضع للمساءلة القانونية إزاء التواطؤ على زعزعة الأمن والاستقرار والسكينة العامة ومخالفة الدستور والقوانين النافذة في البلاد، وذلك في حال تأكد تصريحات المدعو طاهر طمّاح أحد الخارجين على القانون. وقال المصدر إنه تم تسليم عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني محمد غالب أحمد إلى النيابة العامة تنفيذاً لقرارها الصادر السبت باستدعائه للتحقيق معه على خلفية تصريحات أدلى بها المدعو طمّاح حول ضلوع قيادات أحزاب المشترك بتوفير عشرة ملايين ريال لتمويل عمليات تخريبية لعرقلة إقامة فعاليات خليجي ٢٠.□